International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)
Vol. (4), No. (5)
IJLRS
May 2025
المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية
الإصدار (4)، العدد (5)

أثر انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية

محمد باسل جرار
طالب دكتوراة القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
mohjarrar97@gmail.com

ضياء نادر عواد
طالب دكتوراة القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
awwaddeyaa@gmail.com

الملخص

الهدف: هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار الإيجابية والسلبية التي قد تنجم عن انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية في حال انضمامها، وبناء عليه إبداء رأي أو موقف مبني على ترجيح كفة الإيجابيات على السلبيات أو العكس في حال الانضمام، وذلك من خلال توضيح موقف المؤيدين والمعارضين من الانضمام لهذه المنظمة. المنهج: استخدم الباحث في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث بدأت الدراسة بوصف واقع الحال فيما يتعلق بشروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبناء عليه تحليل الصعوبات التي تواجه فلسطين في مساعيها للانضمام إليها. كما وضحت الآثار الإيجابية والسلبية التي قد تترتب على هذا الانضمام، وحللتها من خلال مواقف المؤيدين والمعارضين لهذا الانضمام. النتائج: خلصت الدراسة إلى أن منظمة التجارة العالمية كغيرها من المنظمات التي تسعى إلى فتح أسواق الدول النامية أمام الدول المتقدمة لاستغلالها، ومن الصعب أن تنضم لها فلسطين وهي لا تملك أدنى أشكال السيطرة على المعابر. كما أن فلسطين ليست جاهزة تشريعيا أو اقتصاديا للانضمام والمنافسة في وجه الدول المتقدمة أو حتى مجاراتها. وكذلك إن الامتثال لمعايير وأنظمة منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى الحاجة إلى تعديلات على الصناعات المحلية الفلسطينية فيما يتعلق بالمواد الخام والجودة، وهذا يشكل تحدياً للصناعات الصغيرة والأقل تطوراً في فلسطين. وأيضاً إن زيادة المنافسة من المنتجات الزراعية المستوردة سيشكل تهديداً للمزارعين الفلسطينيين، وذلك لكونهم يكافحون من أجل تلبية معايير الجودة والسلامة الصارمة التي تجبر عليها منظمة التجارة العالمية. كما أن إزالة الحواجز التجارية سيعرض القطاع الزراعي الفلسطيني لتقلبات الأسعار والسوق العالمية. التوصيات: توصي الدراسة بعدم تقديم طلبات انضمام جديدة من قبل السلطة الفلسطينية إلى منظمة التجارة العالمية إلى حين التغلب على كافة العقبات، والصعوبات التي تواجهها. وضرورة إيجاد مخرج للتحلل من الالتزام ببروتوكول باريس الاقتصادي الموقع مع دولة الاحتلال. وكذلك تكثيف الجهود من أجل دعم المزارع الفلسطيني، ومساندة المؤسسات والمصانع الوطنية، واتخاذ كافة الإجراءات المناسبة من قبل الجهات المسؤولة لدعم الاقتصاد الوطني.

الكلمات الافتتاحية: منظمة التجارة العالمية، بروتوكول باريس الاقتصادي، الآثار الإيجابية، الآثار السلبية، المؤيدين، المعارضين.

The Impact of Palestine's Accession to The World Trade Organization

Mohammad Basil Jarrar
PhD Student in Public Law, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine
Diaa Nader Awad
PhD Student in Public Law, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine
awwaddeyaa@gmail.com

Abstract

Purpose: The study aimed to evaluate the positive and negative impacts that might result from Palestine's accession to the World Trade Organization (WTO) if it does, and accordingly express an opinion or position based on weighing the positives over the negatives, or vice versa, in the event of accession. This is achieved by clarifying the positions of supporters and opponents of joining this organization. Methodology: The researcher used the descriptive and analytical approach in the study, where the study began by describing the reality of the situation regarding the conditions for accession to the WTO, and accordingly analyzing the difficulties facing Palestine in its efforts to join it. It also clarified the positive and negative impacts that might result from this accession, and analyzed them through the positions of supporters and opponents of this accession. Findings: The study concluded that the WTO, like other organizations that seek to open the markets of developing countries to developed countries for exploitation, would be difficult for Palestine to join while it lacks even the slightest form of control over the border crossings. Palestine is also not legislatively or economically ready to join and compete with developed countries, or even keep up with them. Compliance with WTO standards and regulations also requires adjustments to Palestinian local industries regarding raw materials and quality, a challenge for small and less developed industries in Palestine. Furthermore, increased competition from imported agricultural products will pose a threat to

Palestinian farmers, as they struggle to meet the strict quality and safety standards imposed by the WTO. Furthermore, removing trade barriers will expose the Palestinian agricultural sector to price fluctuations and global market fluctuations. Recommendations: The study recommends that the Palestinian Authority refrain from submitting new accession applications to the WTO until all obstacles and difficulties facing it are overcome. It is also necessary to find a way out of the Paris Protocol, signed with the occupying state. Efforts should also be intensified to support Palestinian farmers, support national institutions and factories, and take all appropriate measures by responsible authorities to support the national economy.

Keywords: World Trade Organization, Paris Protocol, Positive effects, Negative effects, Supporters, Opponents.

المقدمة

تعتبر منظمة التجارة العالمية من أهم مرتكزات النظام الاقتصادي العالمي، حيث تعتبر حجراً أساسيا في إرساء دعائمه كما هو الحال بالنسبة للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (سيف، 2021). ولقد جاءت هذه المنظمة من أجل تذليل العقبات والإشكالات والصعوبات التي تواجه التجارة الدولية بين العديد من دول العالم، لذلك كان من الضروري البحث عن وسيلة فعالة وناجعة لإزالة ما يقف في طريق هذه التجارة من عوائق، وإنشاء نظام عالمي يدعم التجارة الحرة على مستوى دول العالم (عبد الهادي، والعمري، 2015).

ولم تنشأ منظمة التجارة العالمية من فراغ بل كان لنشوئها مقدمات عدة، حيث أنها جاءت نتيجة لمباحثات ومناقشات بين الدول في اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة) المبرمة عام 1947 التي عملت على تقنين وإرساء أنظمة التبادل التجاري العالمية. واعتبرت اتفاقية الجات تتويجاً للجهود المبذولة من قبل الدول الصناعية الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية من أجل ترتيب الأوضاع الاقتصادية. ولا بد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها الدور الأمثل في إنشائها، حيث دعت لانعقاد مؤتمر بين الدول في مدينة جنيف عام 1947، والذي شارك فيه 23 دولة حيث تم التداول في هذا المؤتمر أمور التجارة الخارجية، والتفاوض بين الدول الأعضاء حول تخفيض التعرفة الجمركية، ورفع القيود عن التجارة الدولية (العيسوي، 2001).

وتم انعقاد 8 جولات متتابعة بين دول العالم، وهذه الجولات ابتدأت بجولة جنيف بسويسرا عام 1947، وانتهت بجولة الأورغواي التي تعتبر أكبر جولة مفاوضات تمت بين الدول، حيث

امتدت من عام 1986 إلى عام 1994، وتم انعقاد الاجتماع الأخير من جولة الأورغواي عام 1994 في مراكش - والذي تم المشاركة فيه من قبل 117 دولة - وخلص هذا الاجتماع إلى التوقيع على الوثيقة الختامية، حيث شملت هذه الوثيقة على 28 اتفاقية عملت على تغطية كل المجالات التي تم الاتفاق عليها من قبل الدول المشاركة (Rappard,1999). وتم في هذا الاجتماع الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية والتي تعتبر الخلف الخاص لاتفاقية الجات اعتباراً من عام 1995، ويقع مقرها في مدينة جنيف السويسرية، وبدأت أعمالها في 1 ديسمبر 1995 (عبد المطلب، 2005).

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح واقع محاولات السلطة الفلسطينية في انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وتحليل الصعوبات التي تكتنف هذه المحاولات، وذلك بهدف تسليط الضوء على الأثر الاقتصادي المحتمل لهذا الانضمام بناء على مواقف مؤيدة ومعارضة من أجل تقديم توصية مبنية على تحليل قانوني وسياسي واقتصادي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الآثار الإيجابية والسلبية التي قد تنجم عن انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية في حال انضمامها، وبناء عليه إبداء رأي أو موقف مبني على ترجيح كفة الإيجابيات على السلبيات أو العكس في حال الانضمام، وذلك من خلال توضيح موقف المؤيدين والمعارضين من الانضمام لهذه المنظمة.

إشكالية الدراسة

على الرغم من سعي السلطة الوطنية الفلسطينية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في أكثر من مناسبة؛ إلا أن هنالك صعوبات ومعوقات أثر وستؤثر على هذا الانضمام، الأمر الذي يثير تساؤلاً جوهرياً يتمثل في: ما هي الجدوى أو المغنم الواقعي من انضمام فلسطين إلى هذه المنظمة في ظل العوامل السياسية والاقتصادية الراهنة؟

منهجية الدراسة

سوف يتم تناول موضوع الدراسة من خلال الوصفي التحليلي، حيث تبدأ الدراسة بوصف واقع الحال فيما يتعلق بشروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبناء عليه تحليل الصعوبات التي تواجه فلسطين في مساعيها للانضمام إليها. كما ستقوم الدراسة بتحليل الآثار الإيجابية والسلبية التي قد تترتب

على هذا الانضمام، وتحليلها من خلال مواقف المؤيدين والمعارضين لهذا الانضمام، وعليه قسمت الدراسة إلى مبحثين، تناول المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية بين واقع شروط العضوية ومحاولات الانضمام الفلسطيني؛ فيما تناول المبحث الثاني: انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية بين المؤيدين والمعارضين.

المبحث الأول: منظمة التجارة العالمية بين واقع شروط العضوية ومحاولات الانضمام الفلسطيني

إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لا بد أن يكون له شروط محددة لقبول طلب العضوية، لذلك سيتم في هذا المبحث توضيح شروط الحصول على عضوية في هذه المنظمة وتوضيح الصعوبات التي واجهت، وما زالت تواجه فلسطين في الانضمام إليها.

المطلب الأول: نبذة عن مساعي السلطة الوطنية الفلسطينية في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

تسعى السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أن حصلت على العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو في 31 تشرين الأول من عام 2011 (وكالة وفا، 2011)، وكذلك بعد حصولها على صفة مراقب غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني من عام 2012 (الأمم المتحدة، 2024) إلى الانضمام إلى العديد من المعاهدات والمنظمة الدولية أملاً لأن يكون ذلك خطوة حقيقة نحو الاعتراف بها كدولة كاملة العضوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتعتبر منظمة التجارة العالمية من أهم المنظمات الدولية التي ما زالت فلسطين تحاول الانضمام لها حتى الآن.

ولا بد من الإشارة إلى أن فلسطين بذلت وما زالت تبذل الجهود من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية في عامي 2009، 2010 بشكل متتالٍ على إرسال طلب انضمام لمنظمة التجارة العالمية بشكل رسمي، وما زالت تبذل الجهود في استكمال متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سعياً للانضمام لها. ومن ناحية أخرى تسعى فلسطين إلى تعزيز وحشد الدعم الدولي للموافقة على طلب انضمامها، وذلك من خلال العلاقات والتنسيق مع الشركاء التجاريين، حيث أنه شكل فريقان وهما: الفريق الوطني، والفريق الفني الخاصين بكل ما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية. وتم إنشاء مركز المعلومات عن منظمة التجارة العالمية وموقعه في وزارة الاقتصاد الوطني. وهذه تعتبر خطوة حسنة في المساعدة على تحقيق الجاهزية الفلسطينية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية (عمر، 2015).

كما أنه وفي إطار جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فقد عملت على إعادة صياغة وبلورة مجموعة من القوانين من أجل معرفة مدى ملاءمتها مع ما ورد في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من أحكام. أما من ناحية المساعدات الفنية فإن السلطة الوطنية الفلسطينية

تعمل على توفير الدعم الخاص المتعلق بالمساعدات الفنية بمختلف الوسائل والطرق والذي من شانه أن يعمل على تسهيل اندماج فلسطين في منظمة التجارة العالمية، وهذا الدعم الخاص يكون من خلال برامج ومشاريع يكون هدفها تحسين المناخ الاستثماري.

ومن الناحية الفنية فقد عمل الفريق الوطني لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية على عقد لقاء له في مدينة أريحا بتاريخ 22 يونيو 2012، وتم في هذا اللقاء اعتماد وثيقة طلب عضوية فلسطين المراقبة في المنظمة، ومذكرة عن التجارة الخارجية الفلسطينية، وأخرى عن الاقتصاد الفلسطيني، وتم إرفاق هاتين المذكرتين بالوثيقة، ومن ثم تم رفع الوثيقة للمستوى السياسي لاتخاذ القرار في الظرف المناسب (وكالة معاً، 2012).

وفي نوفمبر 2012 عملت وزارة الاقتصاد الوطني بالاشتراك مع بال تريد (مركز التجارة الفلسطيني) ورشة عمل تتعلق بتجارة الخدمات، حيث تعتبر هذه الورشة الدورة المكثفة الأولى ضمن سبع دورات خاصة تتعلق في تطوير المهارات اللازمة والقدرات من أجل الاندماج في عمليات التفاوض حول الاتفاقيات الدولية التي يكون موضوعها تجارة الخدمات أو تتعلق بها (وكالة معاً، 2013).

ولا بد من الإشارة إلى أن الجهود والمساعي ما زالت تبذل في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني مما سيسهل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية؛ إلا أنه يوجد عوائق تمنع الانضمام لها سواء أكان الانضمام بصفة مراقب أم بعضوية كاملة. ولقد ثار الجدل بين الفقهاء القانونيين والمختصين الاقتصاديين حول انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية، فانقسموا بين مؤيد ومعارض موضحين بذلك الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن هذا الانضمام.

المطلب الثاني: شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

تهدف العديد من دول العالم إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ولكن قبول طلب عضويتها مرتبط بشرطين أساسيين: الشرط الأول أن تكون الدولة أو الجهة التي تقدم طلب الانضمام إلى المنظمة ذات سيادة على معابرها التجارية أي أنه يوجد لها سيادة اقتصادية تمكنها من الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتقديم تقديم تخفيضات للتعرفة الجمركية على الواردات، وأن تلتزم بتطوير بنية مؤسساتية وحكومية قادرة على الانسجام مع قواعد وأهداف المنظمة، والقدرة على مواءمة تشريعاتها لتتلاءم مع أهداف منظمة التجارة العالمية وكل ما ورد في الاتفاقيات المتعلقة بها (حلس، 2018). أما الشرط الثاني فيتعلق بموافقة كافة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على قبول انضمام الدولة مقدمة الطلب للمنظمة، أي أنه يجب أن يكون هنالك إجماع من كل الأعضاء على قبول انضمام هذه الدولة (عمر، 2015).

لا بد من الإشارة إلى أنه في منظمة التجارة العالمية تبدأ الحكومات عادة بالحصول على صفة المراقب، حيث يمكننا اعتبار ذلك كخطوة أولى للحصول على العضوية الكاملة، ويجب على الحكومات أن تدخل في مفاوضات العضوية الكاملة خلال خمس سنوات من تاريخ حصولها على صفة المراقب. كما أن هذه المفاوضات يمكن أن تمتد إلى فترة طويلة جدا بسبب أن الحكومة التي تريد الحصول على عضوية دائمة يجب أن تنتزع الموافقة من جميع الأعضاء، وأحيانا يقوم الأعضاء باستغلال هذا الشرط من خلال أن يقدم المرشح تنازلات تجارية في سبيل إعطائه الموافقة (Cottier & Arpagus, 1997).

بالنظر إلى الحالة الفلسطينية نلاحظ بأن دولة الاحتلال تضع الكثير من العثرات في وجه السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل عدم تمكنها من استكمال شروط قبول عضويتها في منظمة التجارة العالمية، فتضع الحواجز التي تؤثر على حرية التنقل المكفولة دستورياً للأفراد، مما يؤثر على نقل البضائع وإقامة العلاقات التجارية. كما أن الاحتلال يسيطر على كافة المعابر التجارية. وعليه نلاحظ هنا عدم وجود سيادة للسلطة الفلسطينية على المعابر التجارية. وكما أن السلطة الوطنية الفلسطينية ربطت اقتصادها باقتصاد دولة الاحتلال عندما وقعت على بروتوكول باريس الاقتصادي في عام 1994 الذي يقوم على وجود تجارة حرة بين مناطق السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال، ووجود اتحاد جمركي بينهما (محمود، 2005)، وحيث أن هذا الأمر جعل الاقتصاد الفلسطيني في حالة تبعية لاقتصاد دولة الاحتلال.

أما بخصوص الشرط المتعلق بضرورة موافقة كافة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالإجماع على قبول طلب العضوية، فنجد بأن محاولات السلطة الفلسطينية للانضمام إلى هذه المنظمة بصفة مراقب باءت بالفشل أكثر من مرة نتيجة لاعتراض دولة الاحتلال بحق النقض (الفيتو) على قبول هذا الطلب. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم الكيان الصهيوني في كافة قراراته، وبذلك تواجه فلسطين اعتراضاً دائما من الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الاحتلال على طلب انضمامها (معهد ماس، 2012).

أما بالنسبة لبروتوكول باريس لعام 1994، فإنه يعتبر الإطار المنظم للعلاقة الاقتصادية بين فلسطين ودولة الاحتلال، حيث أن هذا الاتفاق يخول لدولة الاحتلال صلاحيات كبيرة وواسعة على سياسات التجارة الخارجية الفلسطينية لدرجة تصل إلى وجود (اتحاد جمركي) (Cottier & Arpagus, 1997)، لذلك التجارة بين فلسطين ودولة الاحتلال تعتبر تجارة داخلية وليست دولية.

وبالنسبة لفلسطين، فإن هذا البروتوكول يسمح لها بممارسة صلاحيات محدودة جدا بشأن ممارسة سياسة تجارية مستقلة عن الكيان الصهيوني تكون فقط على كميات وسلع محددة، وتكون هذه السلع معنونة في البروتوكول بـ (A1,A2,B) يسمح للفلسطينيين من خلالها بفرض رسوم جمركية خاصة بهم عليها. وحيث أنه من ناحية القيود على هذه القائمة فلا يوجد أي قيود، ولكن يجب أن تخضع وتفي بالمواصفات التي وضعتها دولة الاحتلال، حيث أن الحرية المتاحة للفلسطينيين بالنسبة للقوائم أعلاه

هو ما يجعلنا نطلق على العلاقة التجارية بين فلسطين ودولة الاحتلال شبه اتحاد جمركي وليس اتحاد جمركي كامل.

كما تجدر الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية لا تتطلب أن تكون الدول الأعضاء ذات سيادة، ودليل ذلك أن هنالك أقاليم مثل هونج كونج وتايوان أعضاء في المنظمة، ولكنهم ليسوا دولاً. ويجب على الدول الأعضاء أن يتمتعوا بتقرير سياستهم التجارية الخارجية بشكل مستقل وأيضا أن يكونوا مستقلين في اتخاذ القرارات التي تقع تحت مظلة منظمة التجارة العالمية (اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، 1994)، ولكن بالنسبة لفلسطين فإنه ليس من المؤكد أن تكون قادرة على الالتزام لهذا الشرط، لأنه كما بينا سابقا أنها لا تستطيع السيطرة التجارية إلا على القوائم الثلاث المذكورة- وذلك بحسب بروتوكول باريس- ولكن حتى مع وجود هذا القيد قامت فلسطين بعقد اتفاقية شراكة مؤقتة مع الاتحاد الأوروبي عام 1997 موضوعها اتفاق تجارة حرة يحتوي سلعاً غير الموجودة في القوائم الثلاث المذكورة في بروتوكول باريس، ولقد استند الاتحاد الأوروبي وفلسطين إلى وجود القوائم الثلاث لأن يعتبر فلسطين إقليم جمركي مستقل، وبالتالي له الحق في التوقيع على اتفاقيات تجارية، وأيضا له الحق ضمنياً في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (Kanafani, 2000).

ولأن دولة الاحتلال تعتبر عضواً في منظمة التجارة العالمية، فإن الاتحاد الجمركي معها يجعل أحكام المنظمة تنطبق على فلسطين أيضاً (Cottier & Arpagus, 1997)، وبالتالي انطباق أحكام منظمة التجارة العالمية على التجارة بين فلسطين والكيان الصهيوني، ولكن بسبب بروتوكول باريس لا يحدث شيء من هذا القبيل، وذلك لأن بروتوكول باريس لا يعتبر التجارة بين فلسطين والكيان الصهيوني تجارة دولية، وبالتالي عدم انطباق أحكام منظمة التجارة العالمية على التجارة بين فلسطين ودولة الاحتلال.

المبحث الثاني: انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية بين المؤيدين والمعارضين

سيتم في هذا المبحث توضيح الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى بيان آراء المؤيدين والمعارضين لذلك.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية:

سيتم في هذا المطلب توضيح الآثار الإيجابية والسلبية التي قد تترتب على انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية:

إن انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية قد ينطوي عليه بعض الآثار الإيجابية، ومنها:

- إذا ما انضمت فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب، فإن هذا الانضمام سيمكنها من الحصول على بيانات عن الأنشطة التي تتم داخل المنظمة، وبذلك فإن فلسطين ستتمكن من الإحاطة بآلية عمل منظمة التجارة العالمية عن كثب. كما أن ذلك سيؤدي إلى وجود حق لفلسطين بإبداء الاقتراحات والآراء والاستفسارات لمجلس المنظمة إذا ما حصلت على عضوية بصفة مراقب. ولكن أهم مغنم سيتم جلبه من هذا الانضمام يتمثل في حصول فلسطين على رزمة من المساعدات الفنية التي تهدف إلى خلق نظام تجاري يتماشى مع قواعد المنظمة (عمر، 2015).

- أما بخصوص العضوية الكاملة، فبشكل عام إن انضمام أي دولة لمنظمة التجارة العالمية له جوانب ايجابية وسلبية- لا سيما على الدول النامية التي تتميز باقتصاد هش وضعيف- لأن الانضمام سيؤدي إلى تحرير التجارة على مستوى الدول، والذي بدوره سوف يعمل على إنعاش الاقتصاد العالمي، وهذا بدوره سيعمل على زيادة الطلب على مختلف السلع والخدمات، مما سيؤدي إلى انتعاش الاقتصاد ونموه. وعليه فإن هذا الانضمام يؤدي بدوره إلى إزالة الحواجز التي تعيق صادرات الدول النامية، وهذا يؤدي بهذه الصادرات إلى النفاذ بشكل أكبر في أسواق العالم (محمود، 2005).

- وأيضاً فإن دمج فلسطين بالنظام التجاري العالمي يؤدي إلى ازدياد منسوب الصادرات، وهذا بدوره يحقق ازدهار تجاري، وهذا هو الهدف الرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وقد صرح وزير اقتصادي سابق لفلسطين - وهو حسن أبو لبدة – أن استفادة فلسطين من التسهيلات التجارية المقدمة للدول الأعضاء، ومنها الإعفاءات التي تتعلق بالجمارك على الصادرات والتي بدورها تؤدي إلى وصول الصادرات إلى أكبر عدد من الأسواق التجارية للدول الأعضاء يأتي عن طريق انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية. ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن أغلب الشركاء التجاريين لفلسطين هم أعضاء في منظمة التجارة العالمية (وكالة معاً، 2010).

- كما أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من شأنه أن يؤثر إيجاباً في زيادة التنافسية للمنتجات الفلسطينية التي يتم تصديرها في الأسواق الخارجية، وذلك لكونه يتم استيراد عناصر إنتاج خارجية لإنتاج الصناعات الفلسطينية بأسعار قليلة تؤدي إلى زيادة حجم إنتاج السلع المحلية، وانخفاض أسعارها (بكدار، 2016).

الفرع الثاني: الآثار السلبية لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية:

إن انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية قد ينطوي عليه بعض الآثار السلبية، ومنها:

- نجد أن الانضمام سيؤدي إلى ارتفاع مستوى المنافسة الذي ينشأ في الأسواق المحلية، وهذا بدوره سوف يمحق الصناعات الضعيفة وذات الجودة القليلة بسبب عدم قدرتها على الصمود في وجه

المنافسة، حيث أن ذلك يعطي احتمال الإضرار الكبير لمنشآت صناعية وطنية لعدم قدرتها على منافسة المنشآت الأجنبية (محمود، 2005).

- إن انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى زيادة البطالة، وذلك لكون إغراق السوق نتيجة لعدم قدرة المنتجات الوطنية على منافسة المنتجات العالمية سيؤدي حتماً إلى زيادة نسبة البطالة من خلال إغلاق العديد من المصانع المحلية الفلسطينية (حلس، 2018).
- قيام الولايات المتحدة الأمريكية- التي تعتبر مع دولة الاحتلال وجهان لعملة واحدة-بوقف المساهمة في موازنة منظمة التجارة العالمية، وذلك كرد فعل على قبول فلسطين كعضو في منظمة التجارة العالمية. وكذلك وضع دولة الاحتلال لعراقيل وقيود على أنشطة وبرامج منظمة التجارة العالمية التي سيتم تنفيذها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية (شنار، 2015).
- بسبب أن اتفاقية الجات- التي تعد أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية- تهدف إلى إزالة التعرفة الجمركية والرسوم عن المنتجات، فإن ذلك سيؤثر سلباً على موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية كونها تعتمد بشكل أساسي على إيرادات المقاصة التي تجبيها دولة الاحتلال بالنيابة عنها بموجب برتوكول باريس، وذلك سيتبعه زيادة في العبء الضريبي على القطاعات الصناعية والخدماتية من أجل تعويض الضرائب الجمركية التي ستزول بسبب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ولكي لا يحدث اختلال في الموازنة (حلس، 2017).
- عدم إمكانية استفادة المزارعين وأصحاب المصانع الفلسطينية من الرسوم الجمركية العالية التي تفرضها دولة الاحتلال على المنتجات الزراعية (ونسبتها 33%)، وعلى منتجات الألبان (ونسبتها 112%) كون هذه الرسوم تحميها من منافسة المنتجات العالمية، فعند الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لا يكون هنالك إمكانية لفرض هكذا رسوم عالية (حلس، 2018).

المطلب الثاني: المواقف المؤدية والمعارضة لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية:

سيتم في هذا المطلب توضيح الأسباب التي يقوم عليها كل من الاتجاه المؤيد، والاتجاه المعارض لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية.

الفرع الأول: المواقف المؤيدة لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية:

إن الاتجاه المؤيد لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية قائم على عدة أسباب تتمثل بما يلي:

1. إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيزيد من حضور فلسطين على الصعيد الدولي، وبالتالي سينعكس ذلك على المطالبة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وضمنياً فإن مطالبات الانضمام

لمنظمة التجارة العالمية ستوضح للمجتمع الدولي مقدار العدائية، والقيود الاقتصادية التي تفرضها دولة الاحتلال على السلطة الوطنية الفلسطينية (معهد ماس، 2012).

2. عند انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية فإنها ستحصل تلقائياً على التخفيضات الجمركية والإعفاءات المتبادلة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، مما سيساهم في نفاذ المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العالمية خصوصاً تلك التي تتميز بجودة ومنافسة عالية كالدواء، والجلود، والأعشاب، والرخام، والحجر، وبالتالي سيزيد الطلب العالمي على المنتجات المحلية، وذلك سيزيد من حجم الإنتاج (اشتيه، 2017).
3. إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيوفر آلية لتسوية المنازعات وفقاً للملحق رقم (2) من اتفاقية مراكش المشار له في الفقرة (3) من المادة (3) منها (اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، 1994)، ورفع الدعاوى ضد دولة الاحتلال، وممارساتها وقيودها التي تفرضها على الصادرات والواردات (معهد ماس، 2012).
4. إن منظمة التجارة العالمية كمان نعلم تفرض مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية على الدول التي تريد الانضمام إليها، وبالتالي سيساعد ذلك في توفير جو استثماري ملائم للاستثمارات الأجنبية وجذبها (Morrar & Gallouj, 2016).
5. إن انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية سيمنحها الامتيازات التفضيلية للدول النامية بدلاً من معاملتها كدولة متطورة نظراً لكونها مرتبطة بدولة الاحتلال كأنهما اتحاد جمركي واحد (معهد ماس، 2012).
6. إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيخفض التعرفة الجمركية على الواردات، وبالتالي سيكون استيراد عناصر الإنتاج بسعر أقل مما سينعكس إيجابا على الإنتاج المحلي من ناحية السعر وحجم الإنتاج، وسيساعد أيضا في زيادة قدرة المنتج المحلي على المنافسة عالميا (بكدار، 2016).
7. إن حصول فلسطين على صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية سيسمح لها ببناء مؤسساتها في مجال السياسات التجارية (معهد ماس، 2012).

الفرع الثاني: المواقف المعارضة لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية:

إن الاتجاه المعارض لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية قائم على عدة أسباب تتمثل بما يلي:

1. إن انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى ارتفاع وتيرة المنافسة في الأسواق المحلية، وبالتالي فإن الصناعات الضعيفة ستنهار في وجه المنافسة، وهذا سينجم عنه انهيار بعض المنشآت الوطنية في ظل المنافسة الدولية (الشوبكي، 2011).

2. إن السعي في الحصول على صفة مراقب أو عضوية كاملة في منظمة التجارة العالمية لا يلبي مطلب فلسطين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كونه لا يشترط أن يكون أعضاء منظمة التجارة العالمية دولاً، ومثال على ذلك: تايوان (معهد ماس، 2012).
3. إن الهدف الأساسي من اتفاقية الجات التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية هو إزالة الرسوم الجمركية تدريجياً، وحيث أن فلسطين تعتمد بشكل أساسي على الضرائب التي تجبيها دولة الاحتلال نيابة عن السلطة بموجب بروتوكول باريس، وبالتالي سيزيد العبء الضريبي على القطاعات الصناعية المحلية (حلس، 2016).
4. لا يمكن تفعيل تسوية النزاعات والدعاوى ضد دولة الاحتلال، وذلك لكون التبادل التجاري معها لا يعتبر تجارة دولية وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي. كما يمكن للدول التي تربطها تجارة حرة مع فلسطين وتعتبر أعضاء في منظمة التجارة العالمية كمصر، والأردن أن ترفع دعاوى ضد دولة الاحتلال كونها تعيق تجارتهم مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وتقيد الصادرات والواردات من وإلى مناطق السلطة الفلسطينية (معهد ماس، 2012).
5. إن انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية سيزيد من موضوع البطالة، حيث أن بعض المصانع الوطنية ستتوقف عن العمل بسبب سياسة الإغراق كما حدث في مدينة الخليل عندما أغلقت بعض مصانع الأحذية بسبب غزو المنتجات الصينية للأسواق (عمر، 2015).
6. إن المزارعين الفلسطينيين يستفيدون من التعرفة الجمركية التي تفرضها دولة الاحتلال في مجال الألبان والمنتجات الزراعية مما يشكل حماية لهم من المنافسة العالمية، فيما أنه لو انضمت فلسطين لمنظمة التجارة العالمية لن تكون قادرة على فرض تعرفة جمركية بهذا القدر (WTO, 2005).
7. إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيمنع فلسطين من المزايا التفضيلية التي تملكها حاليا في سوق دولة الاحتلال الغنية، وذلك لكون الانضمام سيؤول دون حفاظ فلسطين على علاقاتها التجارية مع دولة الاحتلال كرد فعل على انضمامها (معهد ماس، 2012).

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وجملة من التوصيات. وهي كما يلي:

أولاً: النتائج:

1. إن الحالة الفلسطينية مشبعة بالتناقضات إلى حد الثمالة، وبمجرد التفكير بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيزداد الأمر تعقيدا، فمن ناحية الاقتصاد الفلسطيني مشوه وتابع لاقتصاد الاحتلال

حسب بروتوكول باريس، ومن ناحية أخرى فإننا ما زلنا تحت احتلال ولا سبيل للتحرر الاقتصادي إلا من خلال التحرر السياسي.

2. منظمة التجارة العالمية كغيرها من المنظمات التي تسعى إلى فتح أسواق الدول النامية أمام الدول المتقدمة لاستغلالها كمن يضع نقطة عسل فوق وجبة السم، فبمجرد أن ننضم سنصبح تبعا للقيود التي ستفرض علينا أي أننا سنقيد أنفسنا بأنفسنا، فكيف نريد أن ننضم ونحن لا نملك أدنى أشكال السيطرة على المعابر والحدود؟ فمن وجهة نظرنا أن الانضمام سيزيد من القيود، كما أن فلسطين ليست جاهزة تشريعيا أو اقتصاديا للانضمام والمنافسة في وجه الدول المتقدمة أو حتى مجاراتها.

3. إن تدفق المنتجات الأجنبية سوف يؤدي إلى تهديد الاقتصاد الفلسطيني فيما يتعلق بإمكانية إغراق السوق، وإقصاء المنتجين المحليين منه. وهذا الأمر يترتب عليه انخفاض الإنتاج المحلي وفقدان حصة السوق وما قد ينتج عن ذلك من تأثير سلبي على العمالة، والتنمية الاقتصادية. كما أن المنافسة مع المنتجات الأجنبية ستؤدي إلى حروب أسعار، وما يترتب عليها من انخفاض لأرباح الشركات المحلية.

4. إن زيادة المنافسة من المنتجات الزراعية المستوردة سيشكل تهديداً للمزارعين الفلسطينيين، وذلك لكونهم يكافحون من أجل تلبية معايير الجودة والسلامة الصارمة التي تجبر عليها منظمة التجارة العالمية. كما أن إزالة الحواجز التجارية سيعرض القطاع الزراعي الفلسطيني لتقلبات الأسعار والسوق العالمية، مما سيؤثر على مصدر الرزق الوحيد للمزارعين الفلسطينيين.

5. إن الامتثال لمعايير وأنظمة منظمة التجارة العالمية يؤدي إلى الحاجة إلى تعديلات على الصناعات المحلية الفلسطينية فيما يتعلق بالمواد الخام والجودة، وهذا يشكل تحدياً للصناعات الصغيرة والأقل تطوراً في فلسطين.

6. إن التدفق الممكن للسلع الزراعية المستوردة نتيجة للانضمام قد يشكل تحديات كبيرة للأمن الغذائي في فلسطين.

7. التأثير الكبير على القطاع المالي والمصرفي في فلسطين من خلال التعرض للتقلبات الاقتصادية العالمية كونها عضو في المنظمة، حيث أن هذا من شأنه أن يجلب تحديات لمؤسساتها المالية والمصرفية، بالإضافة إلى تقلبات متزايدة بسبب عوامل التغير في سياسات التجارة الدولية، وتقلبات أسعار السلع العالمية، وتحولات أسعار صرف العملة، وهذا يؤثر على استقرار وربحية البنوك الفلسطينية، والطلب على الخدمات المصرفية، وأسعار الأصول، والصحة المالية العامة للقطاع المصرفي، وحيث أن كل ذلك له تأثير اقتصاد فلسطين كونه ضعيف، وصغير نسبياً.

8. كما أن تقلبات أسعار السلع العالمية قد تؤثر على تكلفة الواردات بالنسبة لفلسطين، وهذا الأمر سيؤدي إلى التضخم، وزيادة الضغوطات المالية على الشركات المنتجة والمستهلكين، ويؤدي إلى زيادة تحديات المؤسسات المالية والمصرفية الفلسطينية في إدارة أصولها والتزاماتها في مواجهة حالة التقلب للاقتصاد العالمي، وهذا سيؤدي إلى عدم استقرار القطاع المصرفي.
9. التأثير على النسيج الاجتماعي واستقرار المجتمع من خلال اتساع الفجوات في الثروة والدخل، وذلك لكون الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من شأنه زيادة ثروة التجار، وتبقى الطبقة الفقيرة على حالها مما سيؤدي إلى توتر اجتماعي، وزيادة سخط الطبقة الفقيرة على الطبقة الغنية، واتساع الهوة والفجوة بين الطبقة البرجوازية والبروليتاريا، وهذا من شأنه أن يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
10. التدهور البيئي الناجم عن زيادة الأنشطة التجارية، والنمو الصناعي من خلال ارتفاع مستويات التلوث، وزيادة استنزاف الموارد الطبيعية، وإزالة الأشجار والغابات خاصة في ظل الاستنزاف الناتج عن ممارسات الاحتلال. كما أن متطلبات التجارة الدولية فيما يتعلق بالزراعة تؤدي إلى الإفراط في استعمال مبيدات وأسمدة كيميائية تؤدي إلى تآكل التربة، وتلوث المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وهذا الأمر يساهم في تفاقم وزيادة التدهور البيئي.

ثانياً: التوصيات:

1- يعارض الباحثين انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية في الوقت الحالي، وذلك عطفاً على نتائج هذه الدراسة، وآراء الاتجاه المعارض، لذلك يوصيا بعدم تقديم طلبات انضمام جديدة لهذه المنظمة إلى حين التغلب على كافة العقبات، والصعوبات المشار إليها.

2- ضرورة إيجاد مخرج للتحلل من الالتزام ببروتوكول باريس الاقتصادي الموقع مع دولة الاحتلال.

3- تكثيف الجهود من أجل دعم المزارع الفلسطيني، ومساندة المؤسسات والمصانع الوطنية، واتخاذ كافة الإجراءات المناسبة من قبل الجهات المسؤولة لدعم الاقتصاد الوطني.

المراجع

- اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية. (1994). المادة (1). منشورة على موقع موسوعة مقاتل من الصحراء، تمت الزيارة بتاريخ 20-8-2024.

  http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/mol02.doc_cvt.htm

- اشتيه، محمد. (2017). الاقتصاد الفلسطيني حصار عوامل الإنتاج. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار- بكدار. القدس- فلسطين.

- الأمم المتحدة. (2024). الجمعية العامة تعتمد قراراً يدعم طلب عضوية فلسطين ويمنحها امتيازات إضافية. تمت زيارة الموقع الإلكتروني بتاريخ 26-7-2024: https://news.un.org/ar/story/2024/05/1130831.
- بكدار - المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار. (2016). التقرير الاقتصادي السنوي. القدس- فلسطين
- حلس، رائد. (2016). الآثار الاقتصادية للهبة الجماهيرية الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية. العدد 264. رام الله – فلسطين.
- حلس، رائد. (2017). تأثير انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية بعد حصولها على صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة. مجلة شؤون فلسطينية. العدد 268. رام الله- فلسطين.
- حلس، رائد. (2018). أثر انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري. مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية. العدد (2). عمان- الأردن.
- شنار، حازم. (2015). ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة رقم (6): أولويات ومتطلبات انضمام فلسطين للمنظمات الاقتصادية الدولية. معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني- ماس. رام الله.
- الشوبكي، وسام. (2011). الخليل تحارب التنين الصيني بحذاء من جلد البقر. الملحق الاقتصادي: حياة وسوق. صحيفة الحياة الجديدة. مقالة منشورة بتاريخ 17-7-2011.
- عبد المطلب، عبد الحميد. (2005). الجات وآليات عمل منظمة التجارة العالمية، بدون طبعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع. الإسكندرية- مصر.
- عبد الهادي، أحمد، والعمري، ابراهيم. (2015). أثر انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي في الأردن. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات- سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 30. العدد 1. الأردن.
- عمر، إكرام. (2015). الآثار المترتبة على انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية. شؤون فلسطينية. العدد (260)، رام الله - فلسطين.
- العيسوي، ابراهيم. (2001). الجات وأخواتها. مركز دراسات الوحدة العربية. ط3. بيروت- لبنان.
- محمود، فياض. (2005). تحرير تجارة الخدمات المالية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وواقع قطاع الخدمات المالية في فلسطين. معهد الحقوق – جامعة بيرزيت. رام الله – فلسطين.

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس. (2012). جلسة طاولة مستديرة (6): فلسطين ومنظمة التجارة العالمية. رام الله- فلسطين.
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (2011). دولة فلسطين تحصل على العضوية الكاملة في اليونسكو. تمت زيارة الموقع الإلكتروني بتاريخ 25-7-2024: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5612.
- وكالة معاً الإخبارية المستقلة. (2010). أبو لبدة: دعم أمريكا لطلب فلسطين الانضمام لمنظمة التجارة العالمية خطوة هامة. تمت زيارة الموقع الإلكتروني بتاريخ 20-8-2024: https://www.maannews.net/news/304974.htm.
- وكالة معاً الإخبارية المستقلة. (2012). اعتماد الوثائق الفنية لطلب انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية. تمت زيارة الموقع الإلكتروني بتاريخ 22-8-2024: https://www.maannews.net/news/497670.html.
- وكالة معاً الإخبارية المستقلة. (2013). وزارة الاقتصاد وبالشراكة مع "بالتريد" تنظم ورشة حول تجارة الخدمات. تمت زيارة الموقع الإلكتروني بتاريخ 22-8-2024: https://www.maannews.net/news/490729.html.

References

- Abdul Hadi, Ahmed, and Al-Omari, Ibrahim. (2015). The Impact of Jordan's Accession to the World Trade Organization on Foreign Investment in Jordan. Mu'tah Journal for Research and Studies - Humanities and Social Sciences Series. Volume 30, Issue 1, Jordan.
- Abdul Muttalib, Abdul Hamid. (2005). GATT and the Mechanisms of the World Trade Organization, no edition, University House for Printing, Publishing, and Distribution, Alexandria, Egypt.
- Al-Issawi, Ibrahim. (2001). GATT and its Associates. Center for Arab Unity Studies. 3rd ed., Beirut, Lebanon.
- Al-Shoubaki, Wissam. (2011). Hebron Fights the Chinese Dragon with Cowhide Shoes. Economic Supplement: Life and Market. Al-Hayat Al-Jadidah Newspaper. Article published on July 17, 2011.

- Cottier Thomas & Remo Arpagus. (1997). The Possibility of Participation by Means of Observer Status for the Palestinian National Authority in the World Trade Organization (WTO). Economic Policy Programme, London, UK.
- Halas, Raed. (2018). The Impact of Palestine's Accession to the World Trade Organization on the Trade Sector. Al-Isra University Journal of Scientific Conferences. Issue (2). Amman, Jordan.
- Hillis, Raed. (2016). The Economic Effects of the Palestinian Popular Uprising. Palestinian Affairs Magazine, Issue 264. Ramallah, Palestine.
- Hillis, Raed. (2017). The Impact of Palestine's Accession to the World Trade Organization after Obtaining Observer State Status at the United Nations. Palestinian Affairs Magazine. Issue 268. Ramallah, Palestine.
- Kanafani, Numan. (2000). Associating Palestine with the European Union: The Present Framework and the Way Ahead Palestine Economic Policy Research Institute, MAS.
- Ma'an News Agency (2010). Abu Libdeh: US support for Palestine's bid to join the World Trade Organization is an important step. Website accessed on August 20, 2024: https://www.maannews.net/news/304974.htm.
- Ma'an News Agency (2012). Approval of the technical documents for Palestine's bid to join the World Trade Organization. Website accessed on August 22, 2024: https://www.maannews.net/news/497670.html.
- Ma'an News Agency (2013). The Ministry of Economy, in partnership with PalTrade, organizes a workshop on trade in services. The website was visited on 8/22/2024: https://www.maannews.net/news/490729.html.
- Mahmoud, Fayyad. (2005). Liberalization of Trade in Financial Services in the WTO Agreements and the Reality of the Financial Services Sector in Palestine. Institute of Law, Birzeit University, Ramallah, Palestine.
- Marrakesh Agreement to establish the World Trade Organization. (1994). Article (1). Published on the Desert Fighter Encyclopedia website, accessed on August 20, 2024. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/WTO/mol02.doc_cvt.htm
- Morrar, Rabeh & Gallouj, Faiz (2016), The Growth of Sector in Palestine: The Productivity Challenge, Journal of innovation economic and management.

- Omar, Ikram. (2015). The Implications of Palestine's Accession to the World Trade Organization. Palestinian Affairs. Issue (260), Ramallah, Palestine.
- Palestine Economic Policy Research Institute - MAS. (2012). Roundtable Session (6): Palestine and the World Trade Organization. Ramallah, Palestine.
- Palestine News and Information Agency (WAFA). (2011). The State of Palestine Obtains Full Membership in UNESCO. Website accessed on July 25, 2024: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5612.
- PECDAR - The Palestinian Economic Council for Development and Reconstruction. (2016). Annual Economic Report. Jerusalem, Palestine
- Shannar, Hazem. (2015). Background Paper for Roundtable Session No. (6): Priorities and Requirements for Palestine's Accession to International Economic Organizations. Palestine Economic Policy Research Institute - MAS. Ramallah.
- Shtayyeh, Muhammad. (2017). The Palestinian Economy: A Blockade on Factors of Production. The Palestinian Economic Council for Development and Reconstruction (PECDAR). Jerusalem, Palestine.
- United Nations. (2024). The General Assembly adopts a resolution supporting Palestine's membership application and granting it additional privileges. The website was accessed on July 26, 2024: https://news.un.org/ar/story/2024/05/1130831.
- William Rappard. (1999). World Trade Organization (WATO) agreement establishing the (WATO) Printed Switzerland. V.I.
- WTO. (2005). Trade Policy Review- Report by the Secretariat, Israel (WT/TPR/S/157). December.